

الحال وعلى اثباتها فهو ثلاثة الجوهر والاعتبار
والاحوال الخادثة وهي الاحرام اي والجواهر
هي الاحرام لان الصغير ما قلت اجزائه
يبعلم تعريف الصغر وهو قلة الاجزاء
التي اشتمل عليها الفعل اي الذي هو علة مادية
لها فالمراد بالاستتمال ترتيبها خارجا عليه
وان كانت هي علة غائية يقوم بحمل صفة
كاستفد لانه يلزم من كونه صفة ان يكون قائما
بجمل او يحتاج الي محض لا يصح جعله
معطوفا على يقوم بحمل بل يحتمل ان يكون معطوفا
على صفة يتقد برخذ وف والتقدير بان يكون
صفة يقوم بحمل او حادنا يحتاج الي تخصيص
ويحمل عطفا على يكون والتقدير بان يحتاج
الي محض بان يكون مركبا في ذاته الخ
التركيب في الذات هو بان تكون ذاته جزئيين
فان كان وان يكون ذا صفات تماثلة كعلمين
وقدرينها ذ التركيب في الذات صادق بكل
ذلك ولا يبرده لو صدق التركيب في الذات
باعتبار ما قام بها من الصفات كما صدق

باعتبار ما منه تركبت لدخل فيها ايضا باعتبار
المعاني المختلفة كالقدرة والارادة والعلم
وغيرها فيجب ان لا تنصف الذات بها الوجه
الوحيدانية لها لانه لا يتوهم وجوب وجوب الوجود
باعتبارها باعتبارها بعد ما ذكره المص من
وجوب انصافها بها والمخرج لهذه المحاولة على
وحدانية الصفات المتماثلة بمعنى لا تعدد
في صفات الذات بان يكون قدرتان او علمان
او نحو ذلك لا يدخل هذا القسم في كلامه
بحسب ظاهره لا تعارض تاكيدا اذ يلزم
من عمومها انها لا تقارن وهو اعلم مما تقدم
وهو اعلم مما قبله لصدقه بما اذا كان المراد
قديما وبما اذا كان حادنا العجز على محض
ما عداه بعلى ميازا اما بتضمن العجز سلب
المقدرة على تمكن ما واما ان يحتمل على بمعنى
عن والعجز امر وجودي عند اهل السنة
ووجهوه في الشاهد بان في الزمن معنى
لا يوجد في المنوع من الفعل مع اشتراكهما
في عدم التمكن من الفعل وعند اني هاشم هو عد

باعتبار

Copyrighted by King Fahd University